NÛJEN
التجديد
حركة التجديد الكوردستاني - سوريا
T.N.K-S
Tevgera Nûjen Ya Kurdistani - Sûrya
2006
جريدة التجديد العدد (14) 2023

الكُرد وسوريا القادمة:
بين الحق الدستوري والخذلان الرسمي

الدكتور رزكار قاسم
رئيس حركة التجديد الكردستاني - سوريا

حين نكتب عن الكُرد في سوريا، فنحن لا نتحدث عن أقلية تطالب بامتياز، ولا عن جماعة تبحث عن دور في مشهد غريب عنها، بل عن شعب أصيل يعيش على أرضه التاريخية منذ آلاف السنين. نحن نتحدث عن ثاني أكبر قومية في سوريا، موجودة قبل أن تُرسم الحدود، وقبل أن يُفرض على الجغرافيا اسمٌ سياسيٌ اسمه "الجمهورية العربية السورية". وبين هذا التاريخ وهذه الجغرافيا، نشأ الكُردي في سوريا حاملًا هوية مزدوجة: هوية قومية مُنكرة من قبل السلطة، وهوية وطنية مشروطة بخضوعٍ دائم للإنكار ذاته. لكن اليوم، وفي لحظة تاريخية فارقة، وبعد أكثر من عقد على اندلاع الثورة السورية وتحولها إلى كارثة وطنية، يعود سؤال الكُرد إلى واجهة النقاشات الدستورية والسياسية، لا كجزءٍ من ترف التنوع، بل كركن أساسي من أركان إعادة بناء سوريا المستقبل.

الحق الدستوري المُنتَزع: لا مكرمة من أحد

من حيث المبدأ، لا ينبغي أن يكون اعتراف الدولة السورية بالكُرد كقومية ثانية، وبلغة رسمية ثانية، ضمن الدستور، محل تفاوض أو تنازل. هذا ليس مطلبًا سياسيًا، بل هو استحقاق تاريخي ووطني وأخلاقي. قبل أيام، استوقفني تصريحٌ لأحد أولئك "الساسة المؤدلجين"، من أبواق الوطنية الزائفة الذين اعتادوا التصفيق لأي سلطة ما دامت تجلس على عرش دمشق و التسبيح بحمد الأنظمة، حتى وهم يذرفون دموع التماسيح على "مستقبل سوريا". لم يكتفِ هذا المتحدث بإعادة إنتاج الخطاب التقليدي للشوفينية البعثية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، مطالبًا بـ"فتح السجلات العثمانية"، لفرز "من هو السوري الأصيل" من "الدخلاء"، زاعمًا أن معظم الكُرد في سوريا "لاجئون"، دخلوا إليها في زمن الانحطاط العثماني، واستقروا فيها على نحوٍ غير شرعي، ويجب اليوم إعادة "تدقيق هوياتهم". هذا الخطاب ليس زلة لسان، بل سياسة كاملة مُنظمة، قاعدتها هي إنكار وجود الشعب الكُردي، وتحويله إلى مادة مشتبهة في وطنيتها وشرعيتها التاريخية، وكأن الكُرد الذين سبقوا ترسيم حدود سوريا الحديثة بقرون لا يزالون بحاجة إلى شهادة ميلاد من أرشيف "الدولة العلية". إن ادعاء أن الكُرد "لاجئون"، وأنهم يحتاجون إلى تدقيق في أصلهم، ليس جديدًا. لقد استخدمه نظام البعث منذ الستينيات كحجة لحرمان مئات الآلاف من الكُرد من الجنسية، بحجة "الإحصاء الاستثنائي"، ولاحقًا لتبرير مشاريع التهجير والتعريب، ومحو الأسماء الكُردية للمدن والقرى، من ديركا حمكو إلى كوباني، ومن عفرين إلى سري كانيه حتى حي الأكراد الأيوبي العريق في دمشق لم يسلم من شوفينية السلطة. تبقى الحقيقة التي يحاول هذا الخطاب طمسها أن الشعب الكُردي في سوريا هو شعبٌ أصيل، يعيش على أرضه التاريخية منذ آلاف السنين، قبل أن يُكتب اسم "سوريا" على الخارطة ككيان سياسي. الكُرد في سوريا ليسوا طارئين، بل المتغيّر الطارئ هو هذا النظام السياسي الذي يرفض الاعتراف بتعددية البلاد، ويُريد تطويع التاريخ كما طوّع الإعلام، والتعليم، والدين، والقانون، والاقتصاد.

هل يُعقل أن نحتاج إلى أوراق عثمانية لنعرف من هو الكُردي؟ وهل فتح دفاتر الاستعمار سيسقط من ذاكرة هذه الأرض أسماء الأمهات اللواتي أنجبن أبطال الانتفاضات التاريخية والثوار الكُرد، والمقاتلين الذين وقفوا في وجه الأطماع التركية التوسعية وتنظيم داعش، والمثقفين الذين كتبوا بلغتهم رغم أنف المنع، والشهداء الذين ارتوت بهم تراب عفرين وكوباني والحسكة؟ كل من يُطالب اليوم بتدقيق "هوية الكُردي"، إنما يُعيد إنتاج خطاب الإبادة الرمزية التي سبقت الإبادة الجسدية. خطابٌ يبدأ بالشك في انتمائك، ثم يُشكك في حقك، ثم يبرر التهجم عليك، ثم ينتهي بإنكار وجودك أصلًا. لكننا هنا، لا ننتظر شهادة وطنية من أحد، ولا نقبل بمقايضة وجودنا التاريخي بوثائق ملفّقة. نحن لا نبحث عن مقعد في هوية أحد، بل عن دستور يعترف بنا كشعب، عن شراكة لا وصاية، عن دولة لا تُبنى فوق أنقاض الكرامات. أي وطن هذا الذي لا يتّسع لوجودنا، بينما يتّسع في تكريم رموز الإرهاب والتكفير والعنصرية في أعلى مراكز القرار؟

إن بناء سوريا الجديدة لا يمكن أن يتم فوق ركام الإنكار، ولا باستمرار بث الكراهية والتحريض في الإعلام الموالي، ولا عبر التواطؤ مع شخصيات تحمل إرثًا من دم الأبرياء. بل يبدأ من الاعتراف، من الجرأة على قول الحقيقة، من إعادة تعريف المواطنة على أساس المساواة، لا على مبدأ "الأصل والفصل" وسجلات الاستعمار العثماني البائد. نحن لا نطلب إدماجًا مشروطًا، بل نطالب باعتراف متبادل. نحن جزء من هذا الوطن، لكننا نرفض أن نكون "التابعين"، نرفض أن يكون وجودنا رهينة مواقف السلطة أو مزاج المفاوضات. فمن أراد دولة سورية ديمقراطية موحدة، فليبدأ بالاعتراف بحقوقنا كشعب، لا كطائفة.

اتفاقية القصر الجمهوري: بين الرمزية والانتهاك

في العاشر من آذار، ووسط ظروف حساسة ومعقدة، وُقعت اتفاقية تاريخية بين قائد قوات سوريا الديمقراطية، الجنرال مظلوم عبدي، ورئيس الجمهورية الانتقالية في دمشق، على أرضية القصر الجمهوري. لم تكن تلك الاتفاقية نصرًا سياسيًا للكُرد فقط، بل كانت أيضًا فرصة لسوريا كي تبدأ بالتصالح مع ذاتها. أحد أهم بنود الاتفاقية نصّ على تشكيل لجان مشتركة لبحث القضايا الوطنية والسيادية، بما يشمل الإصلاح الدستوري، وقضايا الإعلام، والتنسيق الأمني، وإعادة بناء الثقة. لكن ما الذي حصل بعد ذلك؟ لا شيء سوى خيانة الاتفاق. فحكومة دمشق الانتقالية ذهبت في الاتجاه المعاكس تمامًا: عقدت مؤتمرًا وُصف بـ"الوطني"، لكنه في حقيقته كان مهزلة أحادية اللون، نسخة رديئة عن مؤتمرات "الأسد الأب" حين كان يستعرض وحدانية السلطة بالتصفيق الجماعي. لا لجان مشتركة، لا دعوة لمؤسسات الإدارة الذاتية، لا مشاركة فعلية للكُرد، لا حتى احترام رمزي لما تم الاتفاق عليه. أي "وطنية" هذه التي تُبنى بالإقصاء؟ أي "حوار سوري - سوري" لا يشمل مَن حموا حدود سوريا من أطماع تركيا التوسعية و دافعوا وحرروا أرضها من داعش، ولا يشمل من نظموا الإدارة حين انهارت الدولة؟

التتمة في الصفحة 6

منذ الثاني عشر من ديسمبر 2024، شهدت مناطق شمال وشرق سوريا تصعيداً عسكرياً واسعاً شنه الاحتلال التركي بالتعاون مع فصائل المرتزقة. وفي مواجهة هذا العدوان، خاضت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) معارك ضارية دفاعاً عن الأرض والكرامة، مظهرة صموداً بطولياً ومقاومة منظّمة تمكنت من تغيير موازين القوى.

أولاً: تضحيات قسد

رغم التفوق الجوي والتقني للعدو، أظهرت قسد قدرة عالية على امتصاص الضربات ومواصلة القتال بتنظيم وصلابة. وحسب إحصاءات المرصد السوري لحقوق الإنسان:

- **115 مقاتلاً من قسد ارتقوا شهداء منذ بدء العدوان.**
- **عشرات الجرحى سقطوا نتيجة الاستهدافات الجوية والمدفعية.**

أما وفقاً لما أعلنته القيادة العسكرية لقسد:

- **88 مقاتلاً حتى 13 كانون الثاني/يناير 2025.**

تدل هذه الأرقام على أن قسد كانت تخوض معركة دفاعية دقيقة، تُراعي تقليل الخسائر البشرية رغم شدّة الهجمات.

ثانياً: الخسائر الفادحة في صفوف العدو

1. خسائر الفصائل المرتزقة التابعة لدولة الاحتلال التركي:

- **488 قتيلاً وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.**
- **عشرات الجرحى سقطوا على جبهات الاشتباك.**
- **324 قتيلاً بحسب إحصاءات قسد.**
- **+25 آلية مدمرة.**
- **أكثر من 40 عربة مدرعة و8 دبابات دُمرت، ودبابتان تم الاستيلاء عليهما.**

هذا الكم الهائل من الخسائر يعكس انهياراً في البنية العسكرية للفصائل، وضعفاً في التنسيق مع الاحتلال التركي.

2. الخسائر التركية المباشرة:

رغم محاولات أنقرة التعتيم الإعلامي، فقد تكبدت قوات الاحتلال التركي خسائر نوعية:

- **6 جنود قتلى و11 جريحاً (حسب المرصد السوري).**
- **19 طائرة مسيرة تركية دُمرت، بينها:**
- **2 طائرة Bayraktar TB2 (وفق المرصد).**
- **3 طائرات Bayraktar TB2 (حسب قسد).**
- **1 طائرة TAI Anka و1 طائرة TAI Aksungur.**
- **17 طائرة مسيّرة صغيرة أُسقطت.**
- **3 أنظمة رادار عسكرية دُمرت.**
- **2 نظام تشويش إلكتروني تركي تم استهدافهما بدقة.**
- **2 مدفع تركي ذاتي الحركة من نوع T-155 فِرتنا دُمرا بالكامل.**

هفال ديركي
عضو مكتب الإعلام في حركة التجديد الكردستاني

في لحظة مفصلية من تاريخ الحراك السياسي الكُردي في سوريا، انطلقت صباح اليوم السبت، 26 نيسان 2025، في مدينة قامشلو، أعمال كونفرانس "وحدة الصف والموقف الكُردي في روج آفا"، بمشاركة واسعة من ممثلي الأحزاب الكُردية والتنظيمات المدنية والشخصيات الاجتماعية والثقافية من مختلف مناطق سوريا وأجزاء كُردستان الأخرى. وافتتح القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، الجنرال مظلوم عبدي، أعمال الكونفرانس بكلمة مؤثرة، استذكر فيها تضحيات الشهداء قائلاً: "لقد ضحينا بـ13 ألف شهيد من أجل هذا اليوم، أهديهم هذا الإنجاز". وأكد عبدي أن جهود الوحدة الكُردية تبذل منذ مدة طويلة، مشيدًا بدور الزعيم الكُردي مسعود بارزاني في دعم هذه المساعي. وشدد على أن الكونفرانس لا يعني تقسيم سوريا، بل على العكس، يعزز وحدة البلاد، مضيفًا: "وحدة الكُرد هي وحدة سوريا، وقوة الكُرد هي قوة لسوريا". وأشار إلى أن سوريا الجديدة تحتاج إلى دستور لا مركزي يضم جميع المكونات، مؤكدًا أن واجبهم هو حماية المكتسبات الموجودة في شمال شرقي سوريا وتعزيز التنوع وحقوق كافة المكونات. كما لفت إلى أن الكُرد ناضلوا لأجل وحدة الأراضي السورية، وأكد أن في سوريا الجديدة يجب ضمان حقوق الكُرد بشكل واضح ودستوري، معتبراً ذلك مطلباً أساسياً لكل الكُرد في البلاد. وشارك في الكونفرانس أكثر من 400 شخصية، بينهم ممثلون عن الأحزاب الكُردية من روج آفا وشمال وجنوب كُردستان، وشخصيات من دمشق، حلب، حماة، الباب، وإعزاز، بالإضافة إلى ممثلين عن التنظيمات النسائية والشبابية وشيوخ عشائر المنطقة.

وفي سياق متصل، شارك وفد يمثل حركة التجديد الكُردستاني – سوريا، تألف من:

- **د. خالد فرحان داوود**
- **الأستاذ سليمان محمد سعيد حسين**
- **الأستاذ محمد إسماعيل زيدو**

وقد تقدم الأستاذ محمد زيدو، بالتنسيق مع باقي أعضاء الوفد، بمداخلة باسم الحركة، حيث أكد خلالها على أهمية تعزيز البعد القومي الكُردي ضمن الإطار الوطني السوري الجامع. ودعا زيدو في مداخلته إلى إدراج بند إضافي في مقررات الكونفرانس ينص على "حق الشعب الكُردي في روج آفا (شمال وشرق سوريا) في بناء علاقات أخوية وسياسية وثقافية مع الكُرد في بقية أجزاء كُردستان، بما يخدم القضية الكُردية ويعزز مكانة سوريا كدولة متعددة القوميات وموحدة في إطار ديمقراطي تعددي لامركزي". وشهد الكونفرانس تغطية إعلامية واسعة، حيث تمت دعوة أكثر من ٦٠ مؤسسة إعلامية وقرابة ٢٠٠ صحفي لتوثيق مجرياته، مما يعكس الأهمية السياسية والإعلامية لهذا الحدث في سياق التطورات السورية عامة، والكردية خاصة.

واختتمت أعمال الكونفرانس بإصدار بيان ختامي، أكد فيه المشاركون على أهمية الوحدة الكُردية كخطوة نحو تحقيق الشراكة الحقيقية في بناء سوريا ديمقراطية، تعددية، لا مركزية، تضمن حقوق جميع مكوناتها دون استثناء.

بقلم: رياض درار

إعادة بناء العملية السياسية بعد سقوط النظام ودور «مسد» في المرحلة الانتقالية

إعادة بناء العملية السياسية في سوريا بعد سقوط نظام الاسد ستكون مهمة بالغة التعقيد، بالنظر إلى التحديات الداخلية والإقليمية والدولية التي تحيط بها. لكنها ليست مستحيلة، بل ممكنة إذا ما وُضعت خارطة طريق واقعية وشاملة، تستند إلى معايير العدالة والتمثيل والتوازن، وتتمتع بدعم وطني ودولي. في المرحلة الانتقالية، يُفترض أن يجري تشكيل حكومة انتقالية تتسم بالتنوع، تضم ممثلين عن المعارضة السياسية، والمجتمع المدني، وشخصيات مستقلة ذات كفاءة إدارية، على أن تكون العملية برعاية أممية لضمان الحياد والشفافية. يترافق ذلك مع وقف شامل لإطلاق النار، تراقبه آليات دولية فعالة، تمهيداً لتهيئة بيئة آمنة للمواطنين، وتوفير أجواء سياسية وميدانية مناسبة لانطلاق العملية الدستورية. يجب أن يُعتمد دستور جديد يُقرّ من خلال جمعية تأسيسية أو لجنة متوافق عليها، ويكفل الحريات العامة وحقوق المواطنة، ويفصل بين السلطات، ويضمن دولة القانون، على أن يُطرح للاستفتاء الشعبي بإشراف دولي لضمان نزاهته. إصلاح المؤسسة الأمنية والعسكرية يُعد شرطًا أساسيًا لنجاح أي عملية تحول ديمقراطي. فلا بد من إعادة هيكلة الجيش ليكون جيشًا وطنيًا، غير طائفي، وغير تابع لحزب أو جهة، يعمل باحترافية ويحترم حدود السياسة، ويمكن دمج الفصائل المعتدلة ضمن مؤسسات الدولة بما يعزز السلم الأهلي. ولا يمكن تجاوز مرحلة العدالة الانتقالية، التي يجب أن تقوم على مبدأ المحاسبة من دون انتقام، وتعتمد آليات قانونية مستقلة لمحاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، بالتوازي مع لجان مصالحة وتعويض الضحايا، لضمان عدم تكرار الانتهاكات وتعزيز ثقافة التسامح والعدالة. تُعد الانتخابات الحرة والنزيهة إحدى الركائز الأساسية لأي انتقال ديمقراطي. لا بد من تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية، بإشراف دولي، ترتكز إلى الدستور الجديد، وتضمن حرية الإعلام والتعبير، وتشجع على المشاركة السياسية الواسعة من مختلف المكونات. إعادة الإعمار والتنمية تُشكّل بدورها تحديًا مركزيًا في مرحلة ما بعد الحرب. ويتطلب هذا اعتماد خطة دولية متكاملة، تموّلها الدول المانحة، وتقوم على رؤية اقتصادية شفافة خالية من الفساد والمحسوبية، تضمن تحقيق العدالة في توزيع الموارد والتنمية. ..الأمر الذي لم يزل يشي و يؤشر إلى مسار طويل و صعب لتحقيق أهداف الثورة السورية العظيمة التي نحتفل اليوم بذكرى اشتعالها الرابع عشر. يُفترض أن تُمنح العملية السياسية ضمانات دولية واضحة، تمنع التدخلات الخارجية، وتحترم سيادة سوريا، وتدعم مؤسسات الدولة الجديدة. ومن المهم البناء على القرار 2254 الذي لا يزال، رغم الجمود، الإطار السياسي الدولي الوحيد المتوافق عليه، والمدعوم من روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعدد من الدول الإقليمية، وهو يشمل وقف إطلاق النار، وحكومة انتقالية، ودستور جديد، وانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة. مع ذلك، تواجه عملية تفعيل القرار 2254 تحديات خطيرة، أبرزها أن النظام الحالي يتبنى رؤية لبناء دولة طائفية بمرجعية دينية سنيّة، وهو ما يُقوّض مبادئ التعددية والمواطنة. كما أن المعارضة السياسية تعاني من ضعف البنية والشرعية الشعبية، وتفتقر إلى أدوات ضغط فعّالة تتيح فرض أجندة وطنية شاملة. يُضاف إلى ذلك تراجع الاهتمام الدولي بالملف السوري لصالح أولويات أخرى مثل الحرب في أوكرانيا والمنافسة الاقتصادية مع الصين. ورغم هذه العقبات، يمكن إحياء القرار 2254 إذا ما توفرت شروط جديدة، منها تغيّر موازين القوى على الأرض، وتوحّد المعارضة حول رؤية سياسية واضحة وجدية، وربط أي عملية إعادة إعمار بتقدم ملموس في المسار السياسي. وقد تبنّى مؤتمر جدة الأخير هذا القرار، لكنه يحتاج إلى مقاربة جديدة تقنع القوى الفاعلة بأهمية العودة إلى عملية سياسية واقعية، والتخلي عن المسارات الأحادية التي اعتمدها النظام، مثل مسار الحوار الوطني المرفوض شعبياً، والإعلان الدستوري الذي يؤسس لحكم استبدادي بلبوس ديني. للدفع بالعملية السياسية نحو مسار أكثر شمولًا وتمثيلًا للواقع السوري، يجب الاعتراف بالتغييرات المجتمعية والديمغرافية التي طرأت خلال السنوات الماضية. المطلوب هو الخروج من عقلية الماضي والاستبداد، وإشراك جميع المكونات في صياغة مستقبل البلاد، عبر انفتاح سياسي حقيقي وإرادة صادقة لإنتاج حلول ديمقراطية مستدامة. في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى عقد مؤتمر وطني جامع يشمل جميع مكونات المجتمع السوري، من عرب وكرد وسريان آشوريين وتركمان وعلويين ودروز وإسماعيليين ومسيحيين، مع ضمان مشاركة القوى الفاعلة ميدانياً، ورفض الإقصاء أو هيمنة طرف واحد على العملية السياسية. كما ينبغي صياغة رؤية سورية جديدة تستند إلى عقد اجتماعي يعترف بالتعددية القومية والدينية والسياسية، ويؤسس لمواطنة متساوية بين الجميع. يجب أن تُناقش طبيعة الدولة الجديدة، وعلاقتها بين المركز والأطراف، بما يحقق توازناً فعّالاً بين المركزية واللامركزية، ويحول دون استبداد السلطة أو تفكك الدولة. كما ينبغي تمثيل القوى الفاعلة الجديدة، وفي مقدمتها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، إلى جانب المجالس المحلية والفصائل المعتدلة، بما يضمن التمثيل الحقيقي لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية. لا بد أيضاً من إشراك المجتمع المدني والشباب والنساء في العملية السياسية، بما يتناسب مع أدوارهم وتضحياتهم خلال الصراع، وإنشاء هيئة مستقلة لحفظ الذاكرة الوطنية، وتحقيق العدالة من دون انتقام أو تصفية حسابات. ويتطلب نجاح العملية السياسية تحقيق توازن بين الداخل والخارج، ورفض احتكار القرار الوطني من قبل أي طرف، وضمان تمثيل اللاجئين والمهجرين السوريين في مختلف مراحل العملية. أما فيما يتعلق بدور مجلس سوريا الديمقراطية، فقد قدّم المجلس رؤية متوازنة ومتقدمة طيلة سنوات الصراع، وساهم في تأسيس مشروع الإدارة الذاتية التي استطاعت حماية مناطق شمال وشرق سوريا من ويلات الحرب بعد هزيمة تنظيم داعش. ومنذ تأسيسه عام 2015، انخرط المجلس في جهود لتوحيد قوى المعارضة الديمقراطية، والمشاركة في المؤتمرات والتحالفات الوطنية، وما زال يسعى إلى تحقيق المشروع الوطني الديمقراطي رغم الصعوبات والتحديات. تتمثل أبرز هذه التحديات في الرفض التركي المتواصل، ما يتطلب مقاربة سياسية واقعية تعالج ملف حزب العمال الكردستاني، وتعيد تفعيل مبادرة أوجلان للتحول نحو العمل السياسي ووقف العنف في تركيا. كما يجب فتح قنوات تواصل مع الدول العربية لدعم العملية السياسية وتمكين المكونات الوطنية المختلفة، وبناء علاقات مع أطراف المعارضة السياسية السورية كافة. يسعى المجلس إلى توسيع مشاركته في مسارات الحل السياسي من خلال الانفتاح على الحوار السوري-السوري، وتوطيد العلاقات مع المجالس المحلية والفصائل المعتدلة، وتعزيز مشاركة المكونات العربية في مؤسسات الإدارة الذاتية، وخصوصاً في دير الزور والرقة. كما يعمل على الحضور في المحافل الدولية عبر واجهات تمثيلية مثل "تماسك" و"المسار"، ويؤكد دوماً أن اللامركزية لا تعني الانفصال، بل هي نموذج للحكم المحلي المنسجم مع التطلعات الديمقراطية والقدرة على التنمية والإدارة الذاتية. وبعد الاتفاق الذي جرى بين قائد قسد السيد مظلوم عبدي والرئيس أحمد الشرع في العاشر من آذار، فإن من الضروري إنهاء سياسة الإقصاء بحق مجلس سوريا الديمقراطية ومكونات شمال وشرق سوريا، والانخراط في حوار داخلي حقيقي مع سائر القوى الوطنية، بما يتيح بناء تحالفات داخلية مرنة، والمساهمة الإيجابية في تأسيس سوريا موحدة وديمقراطية، قادرة على النهوض من جديد.

التعايش السلمي سبيلنا نحو سوريا الموحدة المستقرة الآمنة

د. محمود دحام عبد العزيز المسلط

تمر سوريا اليوم بمرحلة دقيقة من تاريخها، حيث تتقاطع التحديات السياسية مع المعاناة اليومية للمواطنين الذين يدفعون ثمن صراعات لا ناقة لهم فيها ولا جمل. في هذا السياق، يبرز التعايش السلمي والابتعاد عن العنف والتجييش كضرورة وطنية لا غنى عنها. لقد أثبتت التجربة أن الحرب الإعلامية وحملات الكراهية على منصات التواصل الاجتماعي لا تخدم الأمن والاستقرار، بل تؤسس لانقسامات مجتمعية عميقة وتغذي احتمالات الحرب الأهلية. فبدلاً من أن تكون هذه المنصات منبراً للحوار والتفاهم، أصبحت في كثير من الأحيان ساحة للمهاترات وتبادل الاتهامات التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

إن عملية السلام في سوريا، خصوصاً بين حكومة دمشق وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، تحتاج إلى دعم شعبي ونخبوي يرتكز على العقلانية والحكمة، لا على إثارة الغرائز وبث الفرقة. فالحوار هو الطريق الوحيد القادر على رأب الصدع، وإعادة بناء الثقة، وتحقيق الحلول التي تحمي وحدة سوريا وشعبها. علينا أن نتذكر أن الداخل السوري يعاني الأمرّين، من أزمات اقتصادية خانقة، وتدهور في البنية التحتية، ونقص في الخدمات الأساسية. ومن غير المقبول أن نزيد من معاناة أهلنا بإشعال فتيل الفتن والتحريض على بعضنا البعض.

تذكروا جيداً من اسس قوات سوريا الديموقراطية و درب سوريا الديمقراطية هو من اسقط نظام الأسد وهو في يوم و ليلة من رفع العقوبات عن سوريا . من اسس و درب و قاتل مع قوات سوريا الديمقراطية . اؤكد للجميع ان التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية لن يسمح بقتال قوات سوريا الديمقراطية.

دعونا نتجاوز صغائر الأمور لنبني سوريا الموحدة لجميع السوريين. اليوم هو يوم السلام، يوم كلمة العقل، يوم تغليب المصلحة الوطنية على كل حساب ضيق. لا يمكن القبول بأي تجاوزات أو استفزازات تسيء إلى نسيجنا الوطني أو تضعف روح الانتماء للوطن الواحد. فالسلم والتعايش هما عنوان المرحلة القادمة، وهما الأساس الذي يمكن أن يُبنى عليه مستقبل مستقر وآمن. العنف والتشرذم لا يخدمان أحداً، ولا يعبران عن قوة أو شجاعة، بل عن فشل في بناء جسور التواصل. ومن يتحدث باسم سوريا، يجب أن يتكلم بلغة الوطن، لا بلغة الاصطفافات التي تفتت ولا توحد. سوريا فوق الجميع. ولنكن جميعاً سوريين قبل كل شيء، سوريين بالهوية والانتماء والحرص على الوطن. ومن رفع العقوبات عن سوريا، ومن دعم الحوار، هو من يجب أن نلتف حوله لبناء شراكة حقيقية تحفظ سيادة البلاد وتصون كرامة المواطن.

دعونا نفتح أبواب الحوار، ونغلق نوافذ الكراهية.

Tevgera Nûjena Kurdistanê:

Daxuyaniya bi boneya

Roja Zimanê Kurdî – 15ê Gulanê

حركة التجديد الكُردستاني: بيان بمناسبة يوم اللغة الكُـردية _ 15 أيار

يُصادف اليوم، الخامس عشر من أيار/مايو، مناسبة ذات دلالة رمزية وثقافية ووطنية عميقة لدى الشعب الكردي، إذ تستعيد الذاكرة الجمعية لحظة مفصلية في مسار النهوض باللغة الكردية، وهي لحظة صدور العدد الأول من المجلة الأدبية الكردية «هاوار» في 15 أيار عام 1932، على يد الكاتب والمفكر الكردي جلادت بدرخان. لم يكن ذلك التاريخ مجرد موعد لصدور مطبوعة، بل تحوّل إلى يوم تُستعاد فيه الهوية اللغوية الكردية بكل ما تحمله من رمزية ثقافية ونضالية، باعتبار اللغة ليست أداة تواصل فحسب، بل جوهر الانتماء، وعمق الذاكرة، وروح الوجود القومي لأي شعب.

لقد استمرت مجلة «هاوار» بالصدور حتى 15 آب/أغسطس 1943، بإجمالي 57 عدداً، حيث شقّت طريقاً جديداً للفكر والأدب الكُرديين، وكرّست مكانة اللغة بوصفها أداة مقاومة ومعرفة وتدوين. وقد تم طباعة الأعداد الأولى بالحرفين العربي واللاتيني، ثم اعتمدت الحرف اللاتيني وحده بدءاً من العدد الرابع، مما شكّل انطلاقة حاسمة نحو تقعيد الكتابة الكردية وتحديث أدواتها.

وفي العقود الأخيرة، شهدت اللغة الكردية في شمال وشرق سوريا نهضةً ملموسة، خاصة بعد إدخالها في مناهج التعليم عبر المؤسسات التابعة للإدارة الذاتية، وتأسيس العديد من الهيئات التي تُعنى بتطوير اللغة والمعاجم والمناهج، مما أتاح للغة الكردية أن تتجاوز دورها الرمزي لتتحول إلى أداة تعليمية ومعرفية راسخة في الحياة اليومية.

إن هذه المكاسب تمثل منطلقاً أساسياً للمطالبة بالاعتراف الرسمي باللغة الكردية كلغة من لغات الدولة، وخاصة في سوريا ما بعد النظام الشمولي، لأن الاعتراف باللغة هو اعتراف بالوجود، وهو مدخل طبيعي لبناء عقد اجتماعي عادل يعترف بالتعددية اللغوية والثقافية.

وبهذه المناسبة المجيدة، نُحيي بإجلال عالٍ أولئك الذين حملوا اللغة الكردية في أشدّ اللحظات التاريخية ظلمة، وواجهوا عبرها محاولات الإنكار والإلغاء، ووضعوا اللبنات الأولى لمسيرةٍ لغويةٍ ما زالت حتى اليوم تشقّ طريقها بثقة وعزم.

إننا في حركة التجديد الكردستاني، نُجدد عهدنا على المضيّ قدماً في دعم اللغة الكردية، وحمايتها، وتطويرها، والتفاعل الأكاديمي البنّاء معها، بوصفها جوهر كينونتنا الثقافية ومفتاح مستقبلنا المشترك.

عاشت اللغة الكردية... عاشت هاوار... وعاشت حرية الشعوب...

15 أيار 2025

المجلس العام لحركة التجديد الكُردستاني

القائد أوجلان والإعلام العربي: قناة الجزيرة والحدث نموذجاً

بقلم: محمد زيدو, باڤي جگر

في ظل التعتيم الإعلامي المفروض على سجن إمرالي، ومحاولات تشويه الحقائق من قبل بعض الوسائل الإعلامية المشبوهة، مثل قناة الجزيرة القطرية، وقناتي "الحدث" و"العربية" السعوديتين، تتزايد محاولات طمس مخرجات المؤتمر الثاني عشر لحركة حرية كُردستان، والتقليل من شأن النداءات التي أُطلقت خلاله. ومن الواضح أن هناك سعياً لإظهار دعوات القائد أوجلان للسلام والديمقراطية على أنها استسلام مجاني للنظام التركي، في تجاهل تام لحقيقة ما تحمله هذه الدعوات من أبعاد نضالية تعكس جوهر الحركة وحقوق الشعب الكردي. الإعلام المرتبط بجماعة الإخوان المسلمين، والاستخبارات التركية، يسعى لإعادة تدوير روايات مضللة حول علاقة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا مع دمشق، وكذلك حول مصير قوات سوريا الديمقراطية، وإمكانية سيطرة النظام السوري على شمال شرقي البلاد. كل هذا يجري ضمن حملة تضليل إعلامي ممنهجة، تتخللها تقارير مفبركة ومنصات مشبوهة، ما يتطلب منا وعياً كاملاً بطبيعة الحرب الإعلامية الجارية.

القائد أوجلان ليس مجرد سياسي، بل شخصية محورية في الشرق الأوسط، يحمل رؤية استراتيجية، ومشروعاً ديمقراطياً وإنسانياً متكاملاً. لقد أظهر فهماً عميقاً لجذور القضية الكردية وتعقيداتها، خاصة في تركيا (الجزء الأكبر من كردستان)، وسعى عبر مسيرة نضاله إلى إعادة الاعتبار للشعب الكردي وحقوقه التي جرى طمسها لعقود. حركة حرية كردستان، التي انطلقت كقوة تحررية، أصبحت بمرور الزمن أحد الفاعلين الإقليميين المهمين في وجه آلة القمع التركية، وقوة لا يُستهان بها في مواجهة المخططات الرأسمالية العالمية، خاصة تلك التي تقودها حلف الناتو. في ظل هذا الواقع العدائي، تصر الحركة على الدفاع عن وجود الشعب الكردي وحقه في تقرير مصيره، في الوقت الذي فشلت فيه تركيا، على مدار أكثر من 45 عاماً، في إجهاض هذه الحركة أو إنهاء مشروعها التحرري. رغم كل ما تعرض له من عزل وانتهاكات، ظل القائد عبد الله أوجلان وفياً لمبادئه، ولم يسعَ يوماً إلى توظيف القضية الكردية لتحقيق مكاسب شخصية. بل بقي داخل جدران سجن إمرالي يعمل على تطوير مشروعه السياسي، وتحليل أزمات الشرق الأوسط بمنظور عقلاني وإنساني، مؤكداً على أهمية الحلول السلمية والديمقراطية. لقد نقد أوجلان بشكل عقلاني وواقعي ذهنية الدولة القومية، ورفض النموذج الإمبريالي الذي فُرض على شعوب المنطقة، مقدّماً بدلاً عنه نموذج الإدارة الذاتية والكونفدرالية الديمقراطية كإطار جامع لشعوب الشرق الأوسط، يضمن التعدد والتعايش ورفض القمع القومي. وليس من قبيل المصادفة أن يُهاجم الزعيم الذي وقف في وجه إنكار الوجود الكردي، ودعا إلى وقف الحرب المسلحة، وأن تُصوَّر دعوته لرؤية تشاركية بين الكرد والأتراك على أنها خيانة. فقد كان أوجلان وما يزال يؤمن بأن السلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود أحزاب سياسية فاعلة وقوانين شرعية تضمن التعايش. هذا الموضوع لا يمكن اختزاله ببضع عبارات أو بيانات إعلامية، بل يستدعي منا إعادة النظر في واقعنا، ووضع حد للتراخي داخل المؤسسات التابعة لحركة حرية كردستان. يجب أن نواجه تلك الأجهزة الإعلامية والاستخباراتية التركية التي تصوّر القضية الكردية على أنها مشكلة داخلية تخص الكرد وحدهم، من دون أن تسائل الدولة التركية عن مسؤولياتها، وتتناسى أن أوجلان يعرف جيداً ما الذي تريده الدولة التركية، كما أن الحركة تدرك هي الأخرى ما تسعى إليه تلك الدولة. حتى الآن، لم يُكشف بشكل علني عن طبيعة المشروع الذي يعمل عليه أوجلان، ولا عن آلياته ومراحله، لكن من الواضح أن هناك استعداداً لدى النشطاء المقرّبين منه للكشف قريباً عن هذه التفاصيل. ويكفي أن نذكر ما قاله مؤخراً أحد النشطاء المقربين منه: **"نحن بحاجة إلى ميثاق جديد بيننا، بين الكُرد والأتراك..."**

الأستاذ حسن محمد علي

الرئيس المشترك لمكتب العلاقات في مجلس سوريا الديمقراطية

في كثير من الأحيان، نقع في خطأ الاعتماد على نمط واحد أو سياسة واحدة دون أن نأخذ في الحسبان وجود بدائل أو خطط احتياطية. نبقى محصورين ضمن قوالب مألوفة، ونُدير العمل بذهنية محدودة، رغم أن طبيعة العمل، سواء في الحياة العامة أو في السياسة، تتطلب منا أن نكون مستعدين دائماً بخيارات بديلة.

عندما لا تحقق وسيلة ما الهدف المنشود، من الضروري أن ننتقل إلى الخطة الاحتياطية دون أن نقع في دوامة الإحباط أو الخيبة. فنجاح أي مشروع أو مسار سياسي لا يكون فقط من خلال التمسك بالمسار الأول، بل من خلال القدرة على التكيّف، والتفكير الاستراتيجي، واستخدام أدوات متعددة لتحقيق الغاية.

إن التحرك وفق سياسات وخطط بديلة، وامتلاك خيارات احتياطية، ليس ضعفاً في القرار، بل هو عنصر أساسي من عناصر النجاح والاستمرارية. فكل خطوة غير ناجحة يجب أن تُقابل بخطة بديلة، وكل إخفاق يجب أن يكون بداية لخيار جديد، لا نهاية للطريق.

وبالتالي، فإن السياسة والعمل الناجح يتطلبان رؤية مرنة، وإعدادًا استباقيًا، وقدرة دائمة على الانتقال من وسيلة إلى أخرى دون التوقف عن السعي لتحقيق الأهداف. فالاحتياط هو مفتاح الثبات في مواجهة المتغيرات، وأداة لضمان الوصول، حتى في أكثر الظروف تعقيدا.

الكُرد وسوريا القادمة:
بين الحق الدستوري والخذلان الرسمي

الدكتور رزكار قاسم
رئيس حركة التجديد الكردستاني - سوريا

التتمة

التحريض الإعلامي: الوجه الآخر للإنكار

من بين البنود الجوهرية في الاتفاق المبرم مع الجنرال مظلوم عبدي، كان هناك بند واضح وصريح ينصّ على تشكيل لجنة مشتركة لوقف التحريض الإعلامي وخطاب الكراهية، وهو بند لا يقل أهمية عن أي بند سيادي أو سياسي. ففي بلد تمزقه الطوائف والإثنيات، وتُذبح فيه الهويات تحت شعارات الوحدة الزائفة، يصبح الإعلام – أكثر من أي وقت مضى سلاحًا فتاكًا بيد من لا يريد لهذه البلاد أن تشفى. لكن ومنذ لحظة توقيع الاتفاق، لم نرَ أي مؤشرات تدل على نية الحكومة الانتقالية احترام هذا البند. بل على العكس تمامًا، فقد شهدت البلاد انفجارًا عنصريًا حقيقيًا، بدأ من الشاشات ووسائل التواصل، وسرعان ما تسلل إلى العقول والنفوس، حتى أصبح خطاب التحريض ضد الشعب الكُردي خطابًا رسميًا غير معلن، ومُبررًا ضمنيًا. إعلاميون معروفو الولاء لدوائر الأمن والبعث، تحوّلوا إلى محاكم تفتيش رقمية ضد الكُرد. من البوق موسى العمر، إلى الطبل جميل الحسن، إلى الضابط الفار أسعد الزعبي، إلى المرتزق الرخيص عبدالجليل السعيد، وغيرهم من المتنطعين الذين لا يُخفون نيتهم العلنية لتجريم الشعب الكُردي بأسره، وتصويره كـ"مشكلة أمنية"، وليس مكوّنًا تاريخيًا ووطنيًا في سوريا. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد: بعضهم ذهب أبعد من التحريض، ليتوعّد بشكل صريح ومباشر بشنّ عمليات عسكرية لإبادة الكُرد ومؤسساتهم السياسية والعسكرية، وهو ما يرقى قانونيًا إلى مستوى "التحريض على الإبادة الجماعية". والأخطر من هؤلاء الأفراد، هو التواطؤ الرسمي الصامت بل الراضي من قِبل ما تُسمّى بـ"حكومة دمشق الانتقالية".

لم نسمع تصريحًا واحدًا، لا من وزارة الإعلام، ولا من أي هيئة حكومية، يدين هذه الأصوات، أو يُنذرها، أو حتى يُحاول تبريرها تبريرًا دبلوماسيًا. بل إن النظام الإعلامي الرسمي في سوريا المُتحكَّم به من قِبل أجهزة الاستخبارات حوّل مبنى الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون إلى ثكنة سيكولوجية تُطلق منها موجات من الكراهية والإنكار، تحت مسمى "حرية التعبير". نعم، في دمشق، يُعتبر وصف الكُرد بالخونة، والعملاء، والمرتزقة، واللاجئين، حرية رأي! بينما يُعتقل من يتحدث عن حقوق المواطنة والمساواة بتهمة "النيل من هيبة الدولة". ولعلّ أكثر المشاهد فجاجة، كان ما جرى مؤخرًا في مدينة سري كانيه/رأس العين المحتلة، حيث عُقد ما سُمّي بـ"مؤتمر العشائر"، برعاية رسمية واضحة من حكومة دمشق، وبحضور عدد من مسؤولي الحكومة الانتقالية، في منطقة خاضعة لاحتلال تركي مباشر، وبحماية ميليشيات متهمة بارتكاب جرائم حرب. هناك، قرأنا بيانات وسمعنا خطابات، تصف الشعب الكُردي بأقذر العبارات، وتنهال شتائمًا على قوات سوريا الديمقراطية – قوات الشرف والمقاومة – دون أن يرفّ جفن لممثلي ما يُفترض أنها "الدولة السورية الواحدة". بل إن هذا المؤتمر لم يكن سوى استمرار عملي وميداني لذلك الخطاب الإعلامي المُمنهج، والذي يُمهّد لجرائم مستقبلية قد تُرتكب تحت غطاء "الإجماع الشعبي". إن هذا المسار لا يمكن فصله عن مشروع إعادة إنتاج النظام البعثي بلون جديد. فحكومة دمشق اليوم، رغم ادعائها أنها "انتقالية"، تتصرف وكأنها الوريث الشرعي الوحيد للدولة، وتبني سرديتها السياسية على نفس القواعد القديمة: الإنكار، والتخوين، والإقصاء، واستدعاء الجماعات المسلحة المتطرفة وإعادة دمجها في هيكل الدولة، في حين يُجرد الكُرد من شرعيتهم، وتُحاصر مؤسساتهم، ويُعامل ممثلوهم كأعداء أو جهات أجنبية. إن التحريض الإعلامي الذي يتغذى من عنصرية بنيوية، ويتحوّل إلى حملات ممنهجة، لا يمكن السكوت عليه بعد اليوم. هو ليس مجرد "رأي متطرف"، بل مقدمة لسياسة تهدف إلى تقويض كل فرصة للتسوية الوطنية، وإعادة إنتاج الحرب الأهلية بصيغ جديدة. وما لم يتم مساءلة هذا الخطاب ومَن يقف وراءه فإن أي حديث عن "انتقال سياسي" يبقى مجرد ديكور بلا مضمون، بل واجهة ناعمة لمحرقة صامتة.

من أبو حاتم شقرا إلى رأس هرم السلطة: الشرعية المسمومة

في مشهد صادم يختصر كل شيء، عينت حكومة دمشق الانتقالية الإرهابي أحمد الهايس، المعروف بـ"أبو حاتم شقرا"، في موقع رسمي مرموق. الرجل الذي يُتهم مباشرة بجرائم ضد الإنسانية، وإعدام السياسية الشهيدة هفرين خلف، أصبح شريكًا في مستقبل سوريا! أي رسالة هذه التي تبعثها حكومة دمشق لمن قاتل الإرهاب؟ هل هذه هي سوريا القادمة؟ دولة تكرّم القتلة الإرهابيين وتقصي من قاومهم؟

نحو مشروع سياسي لا ينتظر الاعتراف

أمام كل ما سبق، لم يعد مقبولًا أن يظل الكُرد في موقع الدفاع أو الانتظار. حان الوقت لبناء مشروع سياسي مستقل، يُراكم منجزات الإدارة الذاتية، ويطرح نفسه على مستوى سوريا، لا كمجرد مكون، بل كقوة سياسية وشعبية لديها رؤية للدولة والهوية والمستقبل. إن خريطة الشرق الأوسط تتغير، والمشهد السوري يعاد تشكيله، لكن من لا يُثبت حضوره في اللحظة التأسيسية، لن يكون له مكان في الناتج النهائي. لذلك، علينا أن نتحرك:

- سياسيًا: بفرض شروطنا لا بمجاراة الإقصاء.
- إعلاميًا: بمواجهة التحريض بحملة وعي لا تنكفئ.
- شعبيًا: بإعادة الثقة للناس بأننا لسنا مجرد ضحية، بل فاعلون تاريخيون.

الكُرد ليسوا ورقة تفاوض... هم معادلة وطنية

أمام إن مشروع سوريا الديمقراطية لا يمكن أن ينجح دون الاعتراف بالكُرد كمكون مؤسس، وكشعب له تاريخه وحقوقه. ولن تُبنى دولة على أنقاض تهميشنا. أقولها بوضوح: الكُرد ليسوا مجرد ورقة تفاوضية في يد أحد. نحن معادلة وطنية قائمة بذاتها. وإن لم تستوعبها دمشق، فإن التاريخ سيعيد نفسه، ولن تكون هناك وحدة وطنية، بل مشروع آخر يُبنى من رحم هذه الإدارة، ومن دماء أبنائها، ليقول: نحن هنا، نحن الأصل، ونحن المستقبل. وختامًا، على الجميع أن يدرك: القضية الكُردية في سوريا لم تعد شأنًا محليًا. هي قضية مركزية في مستقبل الشرق الأوسط. ومن أراد السلام والاستقرار، فليبدأ من هنا. من روج آفا، من قامشلو، من الحسكة، من ديريك. من هذه الأرض التي قاومت الإرهاب، وحمت كرامة سوريا، يوم كانت الدولة غائبة والجماعات المتطرفة تملأ الفراغ.

الدكتور رزكار قاسم
رئيس حركة التجديد الكردستاني - سوريا

الكُرد وسوريا القادمة:
بين الحق الدستوري والخذلان الرسمي

مؤتمر الكُرد:
خطوة نحو الوحدة والسلام السوري

بقلم: سيهانوك ديبو
ممثل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا إلى دول الخليج العربي

يمضي الكردي نصف وقته يثبت فيه لشركائه التاريخيين أنه غير انفصالي بل وقع عليه فعل الانفصال. وفي وقت قسمت فيه سكاكين نظام الهيمنة قبل مئة عام؛ المنطقة لاثني وعِشرين دولة عربية، وأنشأت دول وبلدان أخرى، فقد تم تقسيم كردستان والكرد على أربع أجزاء في أربع دول معلنة لأول مرة على جغرافيات مستحدثة بالشكل الحديث. رغم ذلك فإن الكرد لهم مساهمات وطنية من مستويات عدة: الذود لحماية شعوب المنطقة. ولدينا في ذلك أمثلة لعشرات من المعارك الوطنية التي خاضها الكرد وشركائهم من الأجزاء الأربعة لسنا في وارد ذكرها اللحظة. الكرد في سوريا انقسموا على أنفسهم من خلال قراءات متباينة للثورة السورية والطرق التي يجب أن تسلك والتحالفات السياسية التي تأسست؛ رغم أنهم بدأوا سوياً في الهيئة الكردية العليا التي تأسست من مجلس غرب كردستان والمجلس الوطني الكردي في العام 2013. لكنهم سرعان ما اتخذوا خيارات مختلفة مدة سبع سنين مع اطلاقهم حواراً بدء في العام 2020 جراء مبادرة أطلقها الجنرال مظلوم عبدي والتحالف الدولي. تعرض هذا الحوار للتعثر ونابه الجمود، ليدب فيه الحراك والحياة ويختم بعقد مؤتمر الكرد لتوحيد الرؤية السياسية الكردية في سوريا، نجم عنها وثيقة سياسية تتألف من 15 مادة متعلقة بالشأن الوطني السوري وتأسيس نظام سياسي لا مركزي؛ تتشكل فيه هوية سورية جامعة ودولة متماسكة هي دولة المواطنة التي تقف المسافة نفسها نحو قوميات واثنيات وأديان وطوائف ومعتقدات سوريا. كما أن هذه الوثيقة خصصت إحدى عشرة مادة عن الحقوق الكردية في سوريا وفق العهود والمواثيق الدولية ضمن الإطار الوطني العام. وأكدت على ضرورة التعلم والتعليم باللغة الكردية وعدها لغة رسمية في البلاد إلى جانب لغات وطنية أخرى في الوطن السوري. إضافة لمواد أخرى تعزز السياق العام للوثيقة التي تصون وحدة البلاد وسلامتها وسيادتها على كل أنحاء سوريا بما فيها المحتلة. لقد تم استبعاد الكرد عن العملية السياسية السورية طيلة سنوات الأزمة السورية حتى اسقاط النظام في 8 كانون الأول- ديسمبر العام الفائت. عن 21 اجتماع جرى في استانا، وعن 11 جرى في جنيف. لقد قلنا كثيراً عن ذلك؛ اعتباراً بأن الإدارة الذاتية -التي شكلت بدور ريادي للكرد إلى جانب العرب والسريان الآشوريين ومكونات سورية أخرى- تشكل جوهر معادلة الحل السوري في شقين متداخلين: محاربة الإرهاب وتجسيد التغيير السوري الذي يلزم وخرج من أجله شعب سوريا في منتصف آذار 2011، وأن غياب الإدارة الذاتية والكرد من ذلك بشكل خاص من أي مجرى سوري فإنه لا يعول عليه. لكن الإدارة الانتقالية الجديدة في سوريا سلكت الدرب النمطي نفسه. ثلاث مرات: حين اعلان الحوار الوطني، حين اعلان الإعلان الدستوري، وحين تشكيل حكومة مؤقتة. لقد غيب الكرد من ذلك ثلاثاً، ورغم اعلان اتفاق 10 آذار بين الإدارة الانتقالية الجديدة وقائد قوات سوريا الديمقراطية لكن في الحقيقة كانت خطوة الاعلان الدستوري وتشكيل الحكومة تحايلاً عليها؛ يلزم معالجة ذلك وتعديله بشكل ينسجم مع حقيقة سوريا وحاجتها إلى مرتكزات الانطلاق نحو الجمهورية السورية الثالثة. إنها رسائل السلام لكل شعوب المنطقة وبشكل خاص لشعب سوريا جاءت من الوثيقة السياسية الكردية التي نالت اجماع الشعب الكردي وقواه السياسية في سوريا، ومباركة من قوى سياسية في تركيا وإيران، ورعاية إقليم كردستان العراق وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. (كانت ستكون فرحة عارمة وجود بلدان عربية في مستوى بلدان الخليج وجمهورية مصر العربية) التي تزخر بيانات رسمية من قبل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بضرورة وجود دور عربي وازن في العملية السياسية السورية من مختلف مستوياتها واشراف مباشر لحل جميع قضاياها في مقدمتها القضية الكردية على اعتبارها قضية وطنية سورية بامتياز. إنها الخطوة الأكثر تماسكاً نحو استقرار المنطقة في مقدمتها سوريا التي يشكل الكرد جزءاً مهماً من تاريخها وحاضرها ومستقبلها. ولا مبرر لأي تخوف أو تشكيك في شاكلة ما جاء من رد غير منصف من قبل رئاسة المرحلة الانتقالية في سوريا. لقد كان رداً متسرعاً، ويوجد ردود أفضل منها بكثير في مثال ما جاء من قبل أحزاب وطنية سورية كما حال الإرادة الشعبية وحزب تيار اليسار السوري وحركة البناء الوطني السوري وشخصيات سورية أكاديمية أفنت عمرها في العمل النضالي والسياسي وقضت سنوات طويلة في سجون نظام الأسد الأب والابن؛ اللذان وقعا في فخ النمطية وأوقعهما مركزية شديدة فرّخت ظواهر غريبة عن المجتمع السوري، وأحدثا من خلال استبدادهما المركزي شقوقاً في البنية السورية وتشظياً في واقعها المجتمعي لن ننتهي منه ولا نتعافى منه سريعاً. التأكيد على شكل حوكمة جديدة لسوريا من خلال سوريا لا مركزية حتى إن كانت لا مركزية سياسية فإن ذلك لا يعني المساس بصلاحية المركز الأساسية السيادية المتعارف عليها. إننا في مطالبتنا بالاتحادية السورية أو بسوريا واحدة اتحادية فإنه تعزيز وضمان لحكم الشعب نفسه بنفسه في المناطق السورية من خلال أصول دستورية وصلاحيات قانونية؛ يكمن أبرزها في حكم برلماني مركزي وبرلمان أقاليم أو مناطقي. هذه هي السيادة السورية. المشكلة السورية تكمن في منظومة الحكم الرئاسي شديد المركزية. وهذا هو التحدي الأكبر. إلى جانب تحديات أخرى قد تبدو أنها تهب في خارج البلد السوري، وجدت ضالتها في سوريا التي يجب أن تغادر المواقع الخطرة التي نحن موجودين في أتونها اللحظة، واجتماع الكرد ووثيقتها خطوة مهمة للمغادرة نحو أسلمها إنْ لم نقل أفضلها.

حركة التجديد الكُردستاني تستقبل وفداً من حزب الوطن السوري في الحسكة وتبحث معه تطورات المنطقة

الحسكة – استقبلت حركة التجديد الكُردستاني صباح اليوم الأربعاء وفداً رسمياً من حزب الوطن السوري في مقرها بمدينة الحسكة، في زيارة تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية وبحث المستجدات السياسية في شمال وشرق سوريا والمنطقة بشكل عام.

وكان في استقبال الوفد كل من الأستاذ محمد زيدو، رئيس مجلس الحركة، والسيدة أحلام إسماعيل مسؤولة المرأة في الحركة، إلى جانب أعضاء المجلس: السيدة بريفان عمر، السيد ولات أحمد، والسيد بدر حسين.

وضم وفد حزب الوطن السوري كلاً من الدكتور محمد درويش، الناطق الرسمي باسم الحزب ورئيس مكتب العلاقات، والسيد عبد القهار فتاح، عضو المكتب السياسي، والسيدة شيماء خلف، السيدة أسماء ملا محمد، والسيدة هيلين علي، أعضاء المجلس المركزي للحزب.

وخلال اللقاء، هنّأ وفد حزب الوطن السوري قيادة الحركة بنجاح مؤتمر الوحدة الكُردية، معبّرين عن دعمهم لنتائجه وما خرج به من توصيات تهدف إلى تعزيز وحدة الصف وتكريس الشراكة السياسية والمجتمعية في شمال وشرق سوريا. كما جرى النقاش حول تطورات الأوضاع السياسية والإدارية في مناطق الإدارة الذاتية، والتحديات التي تواجه مكونات شمال وشرق سوريا، حيث أكد الجانبان على ضرورة العمل المشترك لمواجهة خطاب العنصرية والتفرقة، وتعزيز التفاهم بين القوى السياسية بما يخدم الاستقرار والتعايش المشترك.

وفي ختام اللقاء، تم الاتفاق على عقد ندوة سياسية – مجتمعية تشاركية بعنوان: "وجهات التوافق السياسي والمجتمعي في شمال شرق سوريا"، وذلك بالتنسيق مع مجلس سوريا الديمقراطية (مسد)، في أقرب وقت ممكن، بهدف توسيع آفاق الحوار والتنسيق بين مختلف القوى الوطنية في المنطقة.

حركة التجديد الكُردستاني تعقد اجتماعها العام في الحسكة لبحث المستجدات السياسية والتنظيمية

عقد المجلس العام لحركة التجديد الكُردستاني اليوم اجتماعاً موسعاً في مكتب الحركة بمدينة الحسكة، تناول فيه جملة من القضايا السياسية والتنظيمية التي تشهدها الساحة السورية والمنطقة.

وشهد الاجتماع نقاشاً معمقاً حول الأوضاع السياسية الراهنة، وخصوصاً تقارُب دول التحالف الدولي مع مناطق شمال وشرق سوريا، وتطور علاقاتها مع حكومة الشرع الانتقالية. كما تم التوقف عند مواقف الدولة التركية وبعض الأطراف العربية من الأزمة السورية، في ظل استمرار التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه مشروع الإدارة الذاتية. وفي سياق متصل، تطرق المجتمعون إلى العلاقات القائمة بين قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ومجلس سوريا الديمقراطية (مسد) والإدارة الذاتية من جهة، وحكومة دمشق من جهة أخرى، إضافة إلى استعراض السيناريوهات المحتملة لمآلات أي اتفاق مستقبلي بين الطرفين. كما أبدى الحاضرون قلقهم حيال تصاعد التوترات في مناطق الساحل والسويداء، مستنكرين الجرائم والانتهاكات المرتكبة هناك، وداعين إلى موقف وطني موحد للحد من معاناة المدنيين ووقف الانفلات الأمني. وعلى الصعيد الداخلي، ناقش المجلس الأوضاع التنظيمية للحركة، مشدداً على ضرورة تنشيط العمل الميداني وتعزيز دور الحركة في الحياة السياسية والاجتماعية، من خلال إطلاق فعاليات ونشاطات نوعية خلال الفترة القادمة. وفي خطوة تهدف إلى تعزيز دور المرأة داخل الحركة، تم تكليف الرفيقة أحلام بإدارة شؤون المرأة في حركة التجديد الكُردستاني، تأكيداً على التزام الحركة بمبادئ المساواة ودعم مشاركة المرأة في مواقع القرار. وأكد المجلس في ختام اجتماعه على أهمية مواصلة الحوار السياسي البنّاء والانفتاح على القوى الديمقراطية في الداخل والخارج، بما يخدم تطلعات الشعب السوري نحو الحرية والسلام والاستقرار.

التهاب الكبد من النوع B (HBV). بالنسبة لمعظم المصابين، تكون العدوى مؤقتة وتُعرف بالتهاب الكبد الحاد، الذي يستمر عادةً لأقل من ستة أشهر. ومع ذلك، قد تتطور الحالة لدى بعض المرضى إلى التهاب كبد مزمن، مما يعني استمرار الفيروس في الجسم لأكثر من ستة أشهر. العدوى المزمنة بفيروس التهاب الكبد B قد تؤدي إلى مضاعفات خطيرة مثل فشل الكبد، وسرطان الكبد، وتليّف الكبد (التشمّع). ومع ذلك، فإن معظم البالغين المصابين يشفون تمامًا، حتى في حال ظهور أعراض شديدة. الأطفال والرضّع هم الأكثر عرضة للإصابة بعدوى مزمنة طويلة الأمد. ولحسن الحظ، يمكن الوقاية من الإصابة بالفيروس من خلال اللقاح.

العلاج: يحتاج بعض المرضى إلى تناول أدوية مضادة للفيروسات، وفي حالات التلف الشديد للكبد الناتج عن العدوى المزمنة، قد تتطلب الحالة إجراء عملية زراعة كبد.

الأعراض الشائعة:

- ألم في الجزء السفلي من البطن
- بول داكن اللون
- الحمى
- فقدان الشهية
- آلام المفاصل
- الضعف والتعب الشديد
- اصفرار الجلد وبياض العينين (اليرقان)

الأسباب وطريقة الانتقال:

ينتقل فيروس التهاب الكبد B عن طريق ملامسة دم أو سوائل الجسم المصابة مثل السائل المنوي، ولا ينتقل عبر اللمس أو العطاس أو السعال. عند ظهور أعراض المرض، يُنصح بمراجعة الطبيب المختص فورًا لتلقي التقييم والعلاج المناسب.

Ez şervanê azadiya jinê me

Jina ku zayenda xwe nizane divê tu carî qala azadî û wekheviyê neke û ji kesî hurmetê neke.Ez ji hev bawer nakim, hev xurt nakin û xurt nakin, hurmeta hev nagirin û çavnebariya hev dikim, van hemûyan wekî xeletiyên mezin û windakirina jiyanê dibînim.Divê hûn van hemûyan derbas bikin. Nekevin rewşek anormal an jî hevûdu biçûk nekin, an rêveberî û têkiliyan nizanin û bi wan re bi rengekî devkî mijûl nebin, bi mijarên hestyarî re mijûl bibin mîna ku ew jinek bin ku di bin serweriya koletiyê de ne.Di vê wateyê de, divê hûn kesayetiya xwe û hem jî kesayetiya xwe ya deh/meme bibînin.Ger armanca jinê bi qasî rojê zelal be, wê bi neçarî rêyekê bibîne. Ger hezkirina wê ya ji azadiyê re xurt be, wê rê û rêbazên cuda bibîne. Divê mirov zêde li ser mijara azadiyê neaxive.Ger ramanên hişê we li ser bingeha desthilatdariya mêr hebe, hûn ê xeterek çêbikin.Dema ku hûn gilî dikin ez pir hêrs dibim û dibêjim em çawa dikarin vê bikin, rê li ber me digirin. Ez ji kesên ku dibêjin rê li ber min vekin jî nefret dikim.Dema ku hûn vê yekê dibêjin, hûn ji mêran alîkariyê dixwazin.Wê demê ferqa we û wê jina ku xwe dispêre mêrê xwe çi ye?Ji kesên din alîkariyê nexwazin.Ya yekem, li ser pêşxistina dil û hişê xwe bixebitin, ji ber ku hevalê we yê herî mezin hezkirina we ya azadiyê ye.Dil û hişê xwe çalak bikin û baş bikin.Ji we re hevalek baş hewce ye.Divê hûn xwe pêş bixin û bi hişekî saxlem bijîn. Dema ku girêdana bi armancê re kûr be, ew ê ne rûberî be. Di ferhenga her şervanekî de bêhêvîbûn, bêparbûna ji moral û heyecanê mijara nîqaşê ye.Berovajî vê yekê, kûrahiya wî ya rewşenbîrî di pratîkê de zêdetir xuya dike û ev refleks rê li ber guherînê vedike, ew ê ewqas şoreşger bibin.Ev yek ji encamên girîng e ku divê ji rastiya serokatiyê were derxistin. Li cihê ku şervanekî şoreşger, yanî jineke şoreşger lê heye, hêvî, moral, aqil û wêrek heye.Em dikarin bi van gotin û wateyan reftarên çalakvanan bînin ziman.Ji xeynî wê, feyde çi ye, kî dikare wan azad bike?Bi taybetî jin?Ne tiştek.Ev zilam ji mêrekî belengaz û bêçare ku ne xwedî taybetmendî, ne raman û îradeya serbixwe ye, ne jina ku rasterast an nerasterast di bin zexta dijmin de bûye jin û ger mirov bibe jinek îtaetkar, ne tiştekî din e. mêr, mirov di nava şoreşê de cihê xwe digire, cil û bergên şoreşgerî li xwe dike, bi kurtî ji bo wî kêrhatî ye ku bibe endamê partiyê û çekdar.Helbet divê her tim bersivên ku hêjayî asta têkoşîn û pêşketina jinê ne hebin.Bi rastî, ya ku eşkere dibe êşa armancekê û mijara pirsgirêkek sereke ye.Û ev ê bêtir li pêşiya we be.Li vê derê em şoreşê dikin.Weke her carê em tekez dikin ku şoreşa jinê şoreşa heqîqetê ye.Şoreşa heqîqetê şoreşa axa azad e.Ji bo ku jin bi serbestî li van erdan nemînin, kêfa jinan nayê û ez bawer dikim ku ji her kesî bêtir zirarê didin wan.Ji ber vê sedemê em têkoşîna jinê ji têkoşîna kesên din berfirehtir, bi armancên zêdetir dinirxînin û ev têkoşîn beriya her kesî pêwîstiya lezgîn a jinan e. Demek dirêj e em bi navê rêberiyê hewl didin ku daraz û kevneşopiyan bişkînin û bi raman û îradeya hevpar jiyanek li ser bingeha azadî û jiyana bi xwezayê bi jinan re ava bikin. Ji ber ku ev serkirdayetî ne serkirdayetiya mêran bû, me karî zihniyeta jina ku dixwest bibe kole û zihniyeta zilamê klasîk bikujin û vê yekê rê li ber geşedanên pir bibandor vekir.Bi taybetî dema ku welatê me bibe mijara nîqaşê, şoreşger nikaribin xwe bispêrin mêrekî îflaskirî û xîtabî jinên ku xwe dispêrin van zilamên îflaskirî bikin.Em ne girêdayî zilamên weha bûn, gerdûnîkirinek ku dixwaze van jinan bide ber me, da ku em hinekî jî nexwazin eleqeya xwe bi wan re geş bikin.Heta dereceya dawî ez çalakiyên bi armanca pêşxistina azadiyê dinirxînim.Baweriya min bi tevahî heye ku ev xwedî nirx û nirxek mezin e, û ez ê bi biryar bim ku wiya bikim

Tevgera Nûjena Kurdistanê:

Daxuyaniya bi boneya

Roja Zimanê Kurdî – 15ê Gulanê

Îro 15ê Gulanê ji bo gelê Kurd girîngiyeke kûr a sembolîk, çandî û neteweyî ye. Bîra kolektîf di pêşketina zimanê kurdî de kêliyeke girîng tîne bîra xwe: weşandina hejmara yekem a kovara edebî ya kurdî Hewar di 15ê Gulana 1932an de ji aliyê nivîskar û ramanwerê kurd Celatat Bedraxan ve. Ew dîrok ne tenê roja çapkirina weşanekê bû, belkî veguherî rojekê ku tê de nasnameya zimanî ya kurdî bi hemû sembol û têkoşîna xwe ya çandî vegere, ji ber ku ziman ne tenê amûreke ragihandinê ye, lê di heman demê de cewhera aîdiyetê, kûrahiya bîrê û ruhê hebûna neteweyî ya her gelî. Kovara Hawarê heta 15ê Tebaxa 1943an weşana xwe berdewam kir û bi giştî 57 hejmar derket, rêyeke nû ji raman û edebiyata kurdî re vekir û rewşa ziman wek amûreke berxwedan, zanîn û kodkirinê pîroz kir. Hejmarên pêşîn bi herfên erebî û latînî hatin çapkirin, û paşê herfa latînî bi tenê ji hejmara çarem dest pê kir, ku destpêkek diyarker bû ji bo sînordarkirina nivîsandina kurdî û nûjenkirina amûrên wê. Di van dehsalên dawî de, zimanê kurdî li bakur û rojhilatê Sûriyê bûye şahidê ronesanseke berçav, nemaze piştî ku bi rêya saziyên girêdayî Rêveberiya Xweser derbasî bernameyên perwerdehiyê bû, û avakirina gelek dezgehên ku bi pêşxistina ziman, ferheng û mufredatan ve girêdayî ne. ku hişt ku zimanê kurdî ji rola xwe ya sembolîk wêdetir biçe û bibe amûrek perwerdehî û zanînê ku di jiyana rojane de bi hêz hatiye damezrandin. Ev destkeftî xaleke bingehîn a destpêkê ye ji bo daxwaza naskirina fermî ya zimanê kurdî wek zimanekî dewletê, nemaze li Sûriyeya piştî totalîter, ji ber ku naskirina ziman naskirina hebûnê ye, û ew xaleke ketina xwezayî ye ji bo avakirina civakeke dadperwer. peymana ku pirrengiya zimanî û çandî nas dike. Di vê helkefta birûmet de, em bi hurmet silavan li wan kesên ku zimanê kurdî di demên herî tarî yên dîrokî de hilgirtine, dikin, ku bi wan re rûbirûyê hewildanên înkarkirin û betalkirinê bûne, û yekem blokên avahîsaziyê ji bo rêwîtiyek zimanî ku heya roja îro berdewam dike ji bo çêkirina wî danîne. rê bi baweriî û biryar. Em di Tevgera Nûkirina Kurdistanê de soza xwe ya ji bo piştgirî, parastin, pêşxistin û bi awayekî avaker bi zimanê kurdî re bi pêş ve biçin, nû dikin, ji ber ku ew bingeha nasnameya me ya çandî û mifteya paşeroja me ya hevpar e.

Bijî zimanê kurdî... Bijî Hawar... Bijî azadiya gelan.

Encûmena Giştî ya Tevgera Nûjena Kurdistanê/ 15 Gulan 2025

Peymana “Qesra Şêrîn” û Parçebûna Yekem a Kurdistanê

MIHEMED ZEYDO (BAVÊ CEGER)

Têketin:

Meha Gulanê tijî bûyerên ku di serî de bandorê li jiyan û dîroka kurdan dike. Wek mînak, di 17ê Gulana 1639an de, bi encamdana Peymana Qesr Şîrîn, yekemîn dabeşkirina fermî ya Kurdistanê di navbera Osmanî û Sefewiyan de pêk hat û di 16ê Gulana 1916an de, di Peymana Sykes-Picot de, ku Rojhilata Navîn di navbera Îngilîz û Fransiyan de li ser herêmên bandorê dabeş kir, beşa duyemîn a Kurdistanê bû çar beş. Peymana Lozanê bi awayekî fermî Kurdistan kir çar beş. Di 15ê Gulana 1932an de Mîr Celadet Bedir Xan li Şamê yekemîn kovara kurdî derxist. Di 18ê Gulana 1977an de yek ji damezrînerên Partiya Karkerên Kurdistanê şehîd Haqî Qerar hat kuştin. Herî dawî di 5ê Gulana 6ê 7ê Gulana 2025an de duwazdehemîn konferansa dîrokî ya Partiya Karkerên Kurdistanê hat lidarxistin.

Kurdistan û Peymana /Qesra Şîrîn

Rast e osmaniyan di şerê Çaldiranê de bi awayekî leşkerî Sefewiyan têk birin, lê ji ber hebûna mîrnişînên kurdan ên nîvserbixwe nekarîn kontrola xwe ya navendî li ser Kurdistanê bi dest bixin. Siltanê Osmanî soza îmtiyazan dabû wan û ew ê di mîrnişînên xwe de bimînin. Her wiha beşek ji Kurdistanê di bin kontrola Sefewiyan de ma (ku îro bi navê Rojava ya Kurdistanê tê zanîn) û şerê Sefewî-Osmanî 150 salan berdewam kir. Pevçûn berdewam bû û kampanyayên leşkerî berdewam bûn, heta ku di sala 1555an de lihevkirinek hat kirin ku peymanek bi navê “Amasya”, ku navê wî bajarê Tirkî yê ku peyman lê hatibû îmzekirin, were îmzekirin, li gorî wê Safewiyan xeta sînor di navbera wan û Osmaniyan de nas kirin. ji Êrîvanê li bakur heta Besrayê li başûr dirêj dibe. Nêzîkî Kirmaşanê, ku li herêma Kurdistanê li başûrê rojhilatê Kurdistanê ye, bajarê “Qesr Şîrîn”, vî bajarê kevnar ê kurdan e, ku bi qesra ku Xosrow Ebruiz, şahê farisan ji bo hezkiriya xwe Şîrîn ava kiriye, navdar e. Bi odeyên dişibin katakomban hatiye çêkirin ku qesr bilind be û qada salonê mezin be. Li ber qesrê bexçeyek 372 metre dirêj û 190 metre fireh heye. Tê gotin ku Ferhad ji Şîrîn hez dikir û piştî mirina Xosro Ebrûîz pêşniyara zewaca wê kir. Ew di nav gelê xwe de mîr bû, loma Farisan neçar man ku şertekî ne mumkin li ser wî ferz bikin da ku ew nezewice. Şert ew bû ku wî tunelek li Çiyayê Beston bikole da ku avê bigihîne wê. Ferhad ev rewş qebûl kir û hema bi ser ket, lê di dawiyê de av ji çiyê derket û Ferhad ji bo hezkirina Şîrîn şehîd ket Xwe avêt kêleka wî û li kêleka hev di du goran de hatin veşartin. Peymana Qesr Şîrîn peymana herî girîng e ku di navbera Osmanî û Sefewiyan de hatiye îmzekirin. Di dîroka kurdan de jî ev peymana herî bi êş tê dîtin, ji ber ku dagirkerên Kurdistanê bi awayekî fermî li hev kirine ku wê di nav xwe de parve bikin. Di 17›ê Gulana 1639›an de li herêma Kirmaşanê, piştî danûstandinên 13 rojan, ev peyman li Qesr Şîrînê ji aliyê Sultanê Osmanî Muradê IV û Şah Abbasê Yekem ê Sefewî ve hat îmzekirin. Vê peymanê sînorên “2185” km kişand Di çarçoveya vê peymanê de dewleta Sefewî Ermenistan, Azerbaycan û Gurcistanê desteser kir û Bexda, Besra û Kurdistana Başûr bûn para Osmaniyan. Ev sînor heta roja îro di rewşa xwe ya niha de mane, tevî ku di heyamên paşerojê de di navbera her du aliyan de hin peyman hatine îmzekirin, wek Peymana “Kurdan” ku di sala 1746an de bi Nadir Şah re hatiye îmzekirin û di sala 1832an de bi Peymana Yekem a Erzirome û di sala 1847an de jî Peymana Duyem. Sînorên niha yên di navbera Îran, Tirkiye û Iraqê de li ser vê peymanê ne, ku Kurdistan di nav de.

Peyman û bandora wê li ser Kurdan

Girîngiya vê peymanê di heyama dîrokî ya tijî nakokiyên li herêmê di navbera her du aliyên sereke de ji aliyekî ve û di navbera wan û mîrên kurd de, ji aliyê din ve û carinan jî di navbera mîrên kurd bi xwe de ye. Ev peyman bi awayekî fermî û di dawiyê de Kurdistan di navbera Osmanî û Sefewiyan de parçe kir. Piştî bidawîhatina vê peymanê, nêzîkbûna di navbera mîrnişînên kurd “semî-serbixwe” û osmaniyan de zêde bû, ku berê xwe dan fethên xwe yên li ser welatên Ewropayê û piraniya artêşên xwe ji herêma Kurdistanê vekişandin aliyê rojava, lê kurdan ev mijar ji bo ragihandina serxwebûna welatê xwe bi kar tînin û sedem jî ew e ku çineke kurd derketiye holê ku ji bo hebûna xwe xwe xwe dispêre dagirkeran û bêyî wî nikarîbû bijî, çi bi Safewiyan û çi bi Osmaniyan re û çi jî bi osmaniyan re, û ev mijar gelekî xeternak bû Piştre rasterast bandor li têkoşîna rizgariya Kurd kir. Di peymanê de kurd di navbera du dewletan de hatin dabeşkirin û sînorên ku ji aliyê eşîrên kurdan ve nedihatin derbaskirin hatin danîn, ev yek bû sedema parçebûna eşîr û eşîrên kurdan, ku gelek caran li deştan diçêrînin û di havînê de xwe spartin çiyayan, ji ber mêrg û ava wan. Vê peymanê gel û eşîrên kurdan kir du beşên cuda, di bin kontrola du aliyên nakok de, di gelek mijaran de li aliyên dijber Ji xeynî pirsgirêka kurdî, ew bi tevahî li ser vê yekê li hev dikin. Bê guman, yê herî mezin di vê peymanê de winda kir, Kurd bûn, çi yên ku alîgirê Safewiyan bûn, çi jî yên ku alîgirê Osmaniyan bûn. Kurdistan bi awayekî fermî bû du beş. Ev peyman jî hişt ku Osmanî berê xwe bidin Rojava û welatên Balkan û Ewropaya Navîn dagir bikin, li ber ronahiya aramiya ku li Kurdistanê kêfa wan jê re dihat. Hema ku li Rojava paşve vekişiyan, berê xwe dan Kurdistanê û mîrnişînên kurdan yek li pey hev ji holê rakirin. Paşê wan Tirkiye jî bi heman awayî berdewam kir Dewleta Sefewî û wê demê mîratgirê wê Îranê, heman tişt ji mîrnişînên kurd ên li herêma wê re kirin û bi vî awayî Kurd windakerên herî mezin bûn. Peymana “Qesr Şîrîn” destpêk bû ku paşê hevalbendan di 24ê tîrmeha 1923an de Peymana “Lozanê bi dawî kirin û hêvî û armancên kurdan ji bo azadkirina welatê xwe Kurdistanê li ser bingeha biryaran ji holê rakir. Peymana Sèvres 1920, ku di xalên 64/63/62 de bi navê Kurdan hatiye binavkirin. Osmaniyan di heyama peymana “Qesr Şîrîn” de wê demê li ser neteweperestiya tirk nefikirîbû. Armanca wan zêdetir bû, ji ber ku wan Îslamê îstîsmar kirin û xwe wek sultan li ser gelên mayî yên misilman ferz kirin, lewra em dibînin ku ew çawa ji mîrnişînên kurd re vekirî ne, heya ku ew rê li ber avakirina desthilatdariya xwe negirin, ku jiyana mîrnişînan dirêj kir.

Banga serok Apo û medyaya El Cezîre û El Hedeth

BAVÊ CEGER

Dûr ji daxuyaniyên girtîgeha Amralî û çawaniya wergerandina wan ji aliyê medyayên gumanbar ên Îxwan, El Cezîre yan El Hedath û El Erebiya Erebistana Siûdî û hewlên zelalkirina biryarên konferansa 12. a Tevgera Azadiya Kurdistanê û bang û bangan. Şervan Ocalan li ser aştî û demokrasiyê mîna ku ew teslîm bibin bêyî berdêl ji rejîma Tirkiyê re, û wan bi lawaziya tevgerê û rûxandina eksena berxwedanê û terikandina mafên gelê Kurdistanê ve girêdide. ya gelê Kurd, mîna ku Tevgera Azadiya Kurdistanê karekî bikêrhatî ji bo hêzên navneteweyî dikir û rola wê bi dawî bû. Û gotegot û agahiyên derewîn ên ku ji jêrzemînên tarî yên Îslama siyasî û îstixbarata Tirkiyê der barê têkiliyên Şamê bi Rêveberiya Xweser re, mijara hilweşandina QSD, kontrolkirina nêzîk a hikûmeta Şamê li ser bakurê rojhilatê Sûriyê û medyayên din ên bi pere û gumanbar derdikevin. pompekirin û rûpelên sexte, divê em zanibin ku şervanê Ocalan yek ji navdartirîn kesayetiyên Rojhilata Navîn e, weke ramanwer, rêber û şervan ku rastiya qonaxê û cewherê pirsgirêka kurdî û tevliheviyên wê fam dike Bi taybetî li Tirkiyê (beşê yekem ê Kurdistanê) û ji bo ku gelê Kurd û doza wan ji jibîrkirin û jiholêrabûnê derxîne, zêdetir xebatin kirin û li çar deverên Kurdistanê di asta Kurdistanê de û ji bo afirandina karekî berfireh. Di asta Kurdistanê de bi giştî û cîhanê haydar bû û karîbû di nav jîngeheke dijmin û cinawirên cîhana kapîtalîst, bi taybetî Nitwa de, têkoşînê bike û bi artêşa duyemîn re rûbirû bibe Artêşa Tirkiyê ku zêdetirî 45 salan nekarî Tevgera Azadiya Kurdistanê ji holê rake û neçar ma ku hebûna gelê Kurd û pêwîstiya çareserkirina pirsgirêka wan nas bike, bêyî ku guh bide rêbaza çareseriyê ku bi giranî xwe dispêre çareseriya leşkerî Heger şervanê Ocalan wek ku hinek kesên ji aliyê exlaqî û siyasî ve hatine berevajîkirin, dixwest ku doza Kurdan ji bo rizgariya şexsî bike qurban, wî van salan hemû di navbera çar dîwarên zindana Îmralî de derbas nedikir, ku Ocalan veguherand çavkaniya ramanê û projeya herî însanî û demokratîk ji bo çareserkirina qeyranên Rojhilata Navîn bi giştî û doza Kurdan bi taybetî Aktîvîst Ocalan piştî ku bi awayekî mantiqî û realîst rastiya netew-dewlet û zihniyeta navneteweyî ya ku ji bo gelan veguheriye kabûsek û çavkaniya qirkirin û kok û qirkirinê, bi awayekî mantiqî û realîst analîz kiriye û banga biratiyê dike, li aştî û çareseriyên demokratîk digere. gelan û bihevrejiyana hemû çandan ji înkar, dûrxistin û rakirina sînorên çêkirî yên di navbera gelan de li gorî modela rêveberiya xweser û konfederasyona demokratîk ji bo tevahiya Rojhilata Navîn Ne tesaduf e ku serokê tevgera neteweperest ku herî zêde dijminatiya doza kurdan dike, daxwaza rawestandina şerê çekdarî kir û Kurd û Tirk li welatekî wek şirîk bên dîtin. Ocalan ji bo amadebûna wî ya ji bo aştiyê di nav hebûna partiyên siyasî û yasayî de ye Ev mijar beriya niha bi hin hevokan nehatiye kurtkirin. Divê em tavilê çêkên xwe deynin û hemû rêxistinên girêdayî Tevgera Azadiya Kurdistanê bi dawî bikin. Divê û divê em û hemû daxwazên ku dezgehên rejîma desthilatdar li Tirkiyê û dezgehên îstixbarata wê dane, wek ku mijar tenê aliyê kurdî ye, bêyî ku behsa wê yekê bikin ku dewleta Tirk çi divê û çi divê û divê, ku şervan Ocalan dizane ku dewleta Tirk çi divê û Tevgera Azadiya Kurdistanê jî dizane Yanî tu kaxizên spî yên Ocalan û tevgera ku rejîma Tirk tijî bike tune ye, weke ku tê gotin Heta niha rastiya projeya ku ew li ser dixebitî, rêbaz, qonax û mekanîzmaya bidestxistina wê nehatiye eşkerekirin û tê çaverêkirin ku çalakvan Ocalan di demek nêzîk de van hemûyan rave bike. Ez dikarim bi kurtî bibêjim ku di axaftina dawî ya çalakvan Ocalan de dema ku got Pêdiviya me bi peymaneke nû di navbera me (ango di navbera kurd û tirkan de) ...

Çîroka Ferhad û Şêrîn Ji filiklira Kurdî...

(Şerî) lehenga çîroka efsanewî ya navdar (Şerî û Ferhad) an jî (Xas Ro û Şêrîn) e. Li ser sînorê Iraq (Xanaqîn) û Îranê hê jî wêran hene û bermahiyên qesra bi navê (Qesra Şêrînê) ne. Ev bajar navê wî ye, û ew qesra ku vê şahbanûyê lê ava kiriye, ji bo derbaskirina havînê, ne dûrî malbat û gelê wê li welatê her du çeman e. Dîroknas li ser eslê wê yê iraqî li hev kirine û ew ji herêma (Mişan) e, ango (Maysanî) ye, lê hinekan digotin ku ew bi eslê xwe ermenî ye û li Iraqê dijîn Tevî zewaca xwe ya bi Xas Ro (Xosrow) re, wê tercîh kir ku li welatê xwe, Iraqê, li herêma El-Medaîn bijî Efsaneya evînê ya ku Şêrîn û Ferhad anîne cem hev, wek destanek helbestî bi zaravayê kurdî Feylî hatiye nivîsandin ku bi devkî nifş bi nifş tê derbaskirin. Destan dibêje ku Şêrîn û Ferhad di ciwaniya xwe de di xewnekê de hevdu dîtine û bi evîna herheyî bûne yek. Dema Ferhad mîrê gelê xwe mezin bû, li welatên ku li evîndarê xwe yê bi cil û bergên (Darwîş) digeriya, geriya. Heta ku ew hat bajarê wê û wê demê ew bi Qral (Xosrow) re zewicî bû û dema ku ew mezin bû neçar mabû ku pê re bizewice. Dema ku ew hebûna Ferhad kifş dike, ew bi yek ji kurên mêrê xwe, padîşah, ji jina wî ya yekem razî dibe ku wî xilas bike, piştî ku soz dide ku padîşahiyê bide wî, li cem wî bisekine û pê re bizewice. Kur planê pêk tîne û xiyanetê li bavê xwe dike, Şêrîn digirî û kujerê mêrê xwe padîşah radigihîne û ji herduyan xilas dibe. Ferhad ji wê re pêşniyar dike. Kesên navdar ên bajêr kom dibin da ku vê daxwazê binirxînin, û piştrast bikin ku şahbanûya wan a delal ji wan dûr nekeve. Wan daxwazek ne mumkin ji wî kirin, wekî dotmaya wê. Ew e ku çiyayekî ku li ber herikîna avê ji çemê pişt wî ber bi aliyê din ve wek asteng rawestiya bû, bibire.Di heyama ku ji çil rojan derbas nabe. Ferhad razî dibe û dest bi kar dike. Rojekê Şêrîne tê serdana wî (ew li hespê xwe «Şah û Deez» siwar dibû cem wî). Çeteyek li ber wan bû.Wan dixwest wê birevînin. Ew bi wan re rû bi rû ma, lê Şêrîn ji tirsa serhildanê pêşî li wî girt. Û ew qebûl dike ku bi wan re here. Ew ji wî dixwazin ku (Taq) li çiyayê ku ew ê bi Şêrînê re biçin, bikole û Şêrîn ji tirsa wî jê dixwaze. Ew emrê wê pêk tîne. Avakirin li gor daxwaza wan tê kirin (enerjî hê jî xuya ye). Lê gava evîndarê wî diçe, telefona wê dibihîze, ji ber vê yekê êrîşî çeteyan dike û hemûyan dikuje. Ferhad xebatên xwe yên parçekirina çiyê didomîne û ber bi dawiya wî ve diçe. Eşkere bû ku ew ê hevala xwe qezenc bike. Paşê pîrejineke xerab, xwişka yek ji çeteyên navborî, bi dilxwazî ji wî xilas dibe. Ew ber bi planek dojehê ve tê rêve kirin, li wir ew ji hemî şivanan dipirse ku pêşî li heywanên ciwan ji dayikên xwe bigirin. Heta ku hûn digihîjin çiyayê ku Ferhad bi karê xwe ve mijûl e. Dema ku heywan bi xortên xwe re hevdîtin dikin, gelemperî ye ku dengek bilind derdixin. Dema ku ew gihîşt Ferhadê û ew dengên xerîb derketin, wî ji pîrejinê pirsî ka çima wisa ye û wê bersiv da: Şêrîn mir, lewma nifiran li jinikê dike û wê dikuje. Paşê ew axîna xwe ya ku bi taybetî ji bo wî çêkiribû û hesinkarên herî navdar ên jêhatî yên Fransayê ji bo çêkirina wê gelek xebitîbûn û ji pola taybet hatibû çêkirin, bilind dike da ku xwe bi wê bikuje. Hûn dibînin ku Şêrîn ji dûr ve, ajel û qijik li çiyayê ku lê dixebite difirin. Wê hîs kir ku êşek mezin heye (efsaneyek dibêje ku van çûkan baskên xwe di nav hev de girêdidin dema ku difiriyan, sîwan çêdikin da ku wan ji rojê biparêzin). Ew bazda wir da ku bibîne ku ew di xwîna wî de xeniqiye. Ferhad li qiraxa Beston hat veşartin. Şêrîn diçe ser gorê, kêrek du serî bi xwe re tîne. Ew yek dawiya gorê û yê din jî dixe dilê xwe. Ji ber vê yekê ew li kêleka wî tê veşartin. Tê gotin ku her biharê du gul ji gorên wan şîn dibin. Ew mezin bûn heta ku ew li ber hev bûn, û (sebir) di navbera wan de mezin bû, û pêşî li wê hevdîtinê girt.

B.Ceger

Cejna Şehîdên Kurdistanê18ê Gulanê Roja Şehîdên Kurdistanê ye

Di 18'ê Gulana 1973'an de di bin îşkenceyê de çalakvan û şoreşgerê mezin ê Tirk Îbrahîm Kaybak Kaya li girtîgeha Diyarbekirê şehîd ket. Di 18'ê Gulana 1977'an de bi komployeke xerab û qirêj, rêberê mezin ê Neteweyên Yekbûyî û şehîdê yekem ê Tevgera Azadiya Kurdistanê Heqî Qerar ji aliyê ajanên faşîzma Tirk ve bi navê Rêxistina Stêrka Sor li Diluk (Entab) hat şehîdkirin. Kurdistana Bakur. Ji bo giyanê hemû şehîdên azadî û mirovatiyê û şehîdên Kurd û Kurdistanê, rûmet û nemiriyê.

B.Ceger

من قاموس التجديد

من قاموس التجديد

في كل عدد، نسلط الضوء على مصطلحات سياسية واجتماعية تعكس رؤية حركة التجديد الكُردستاني، لنساهم في توضيح المفاهيم التي تشكل أساس النضال الديمقراطي وحرية الشعوب.

❖ الحكم الذاتي الديمقراطي

هو شكل من أشكال التنظيم السياسي والاجتماعي يتيح للمجتمعات إدارة شؤونها بنفسها، من دون وصاية من الدولة المركزية، وفي إطار من التعددية والمشاركة الشعبية. لا يعني الانفصال أو الانعزال، بل يقوم على مبادئ التعاون والتكامل بين المجتمعات المختلفة ضمن حدود مشتركة. في تجربة شمال وشرق سوريا، تجسّد الحكم الذاتي عبر المجالس والكومينات، حيث تُتخذ القرارات من القاعدة إلى القمة، ويُضمن تمثيل المرأة والمكونات كافة في كل مفصل من مفاصل الإدارة. يشكل هذا النموذج بديلًا ديمقراطيًا للأنظمة الاستبدادية، ويعزز من قدرة الشعوب على حماية هويتها وبناء مستقبلها.

❖ الاقتصاد المجتمعي

هو نموذج اقتصادي يقوم على تلبية احتياجات المجتمع بدلًا من مراكمة الربح الفردي، ويضع الإنسان والطبيعة في مركز العملية الإنتاجية. يتم تطبيق هذا النموذج في مناطق الإدارة الذاتية عبر إنشاء تعاونيات إنتاجية تديرها المجتمعات المحلية، ما يعزز الاعتماد على الذات ويقلل من التبعية للأسواق الخارجية. يسعى الاقتصاد المجتمعي إلى كسر احتكار رأس المال وتشجيع نماذج تشاركية تقوم على التوزيع العادل للموارد والعمل.

❖ العدالة البيئية

تعني التوزيع العادل للأعباء البيئية والفوائد الطبيعية بين جميع أفراد المجتمع، وعدم تحميل الفئات المهمشة نتائج التدهور البيئي.